هذا التعليم وهؤلاء المعلمون

للأستاذ عماد الدين عبد الحميد

المحقق القضائى بمصلحة الآثار

أمامى الآن مطبوع جديد صدر حديثا ، هو الجزء الأول من تقويم يتحدث عن التعليم الإلزامى فى مصر . جمعت فى هذا الجزء الأول آراء من أبدوا آراءهم فى هذا النوع من أنواع التعليم ، من حضرات الشيوخ والنواب المحترمين ، فى جلسات البرلمانات المتتابعة .

ولست أريد أن أتحدث هنا عن الفكرة الجميلة فى جمع هذه الآراء فى تقويم ولا عن قيمة الجهد الذى بذل فى تجميع هذه الآراء ، حتى أحيي صاحب هذه الفكرة فيما فكر فيه ، أو أن أقدر قيمة هذا الجهد بقدر الأثر الذى يمكن أن ينتجه .

لكنى — وهذا التقويم أمامى — أرانى أمام أثر ملموس لموضوع " البرامج المحبوسة " التى تحدثت عنها فى الماضى ، فحملت حاقبة تأخير فك القيود عنها و إطلاقها من أسرها أولئكم الذين حالوا دون ذلك أو قصروا فيه .

أمامى برامج خاصة بإصلاح حال التعليم الإلزامى فى مصر ، تعاقب المتحدثون فيها منذ زمن طويل ، وكان هؤلاء المتحدثون من الرجال المسئولين عن تنفيذ هذه البرامج ، لأنهم شيوخ الأمة ونوابها الذين اختارتهم الأمة لتمثيلها وحمايتها و إقرار كل مشروع ينفعها أو يدفع الضر عنها . تكلم هؤلاء فى هذه البرامج سنوات طوالا ، وما تزال برامجهم حبيسة المضابط ، سجينة محفوظات الدولة !

* * *

قد ينظر قوم إلى قضية المعلمين الإلزاميين أو التعليم الإلزامى نظرتهم إلى قضية طائفة وأنا أعجب كيف ينظر قوم إليها هكذا ، ولماذا لا يعيرونها من تفكيرهم ومن تقديرهم ومن تنفيذهم ما هى جديرة به — عن حق — من العناية والالتفات .

لست من المعلمين الإلزاميين حتى يقال إننى أتكلم لصالح الطائفة التى أنتمى إليها .. ، ولكنى من المصريين ... فإذا أراد قائل أن يقول شيئا فليقل إذا إننى أتكلم لصالح الأمة التى أنتسب إليها ، والوطن الذى أنا مواطن فيه .

ولعل هذه نقطة الخلاف بيني ، فى هذا البحث، وبين الذين ينظرون إلى قضية هؤلاء كقضية طائفة ، وأنا أرى فيها قضية أمة بأسرها .. لأنها قضية عشرات الألوف من المنكوبين بوظائفهم ، وهم المشرفون على تهيئة أفكار النشء لجميع الأجيال المستقبلة .

يقولون إن التجربة الطويلة قد أثبتت عدم نجاح التعليم الإلزامى ، و يريدون أن يلقوا تبعة خيبة هذا التعليم على المعلمين الإلزاميين . ولكنى لا أستطيع أن أحمل هؤلاء المعلمين — كهيئة — تبعة خيبة هذا التعليم .

قد أستطيع أن أحمل معلما معينا تبعة تقصيره أو إهماله ، وهذا المعلم يلزم أن يؤخذ بالجزاء الذى يستحق ، كنتيجة لتقصيره الشخصى أو إهماله الذاتى . ولكن خيبة التعليم الإلزامى ، كلون من ألوان التعليم ، لا يمكن أن يتحملها المعلمون الإلزاميون — كهيئة — ولا يجوز أن نحملهم شيئا من تبعة هذه الخيبة ، فإن خيبة هذا التعليم ترجع فى الأصل إلى أسباب ليس المعلمون مسئولين عنها ، بل إنهم طالما شكوا منها ولم يستمع أحد إلى شكاواهم .

وإذا أردت أن أوجز هذه الأسباب فإنى أراها تكاد تحصر فى مسائل أربع ، هى : ثقافة المعلم الإلزامى ، برامج التعليم الإلزامى ، الحال الشخصية للتلميذ الإلزامى ، والحال الشخصية للمعلم الإلزامى .

أما عن ثقافة المعلم الإلزامى ، فالذى أراه قبل مناقشة قيمة هذه الثقافة أن المعلم نفسه ليس مسئولا عن قيمة ثقافته ، وإنما المسئولون عنها هم الذين اختاروا له لون هذه الثقافة وحددوا البرنامج الذى قضى عليه ان يتلقاه حتى يكون معلما ، وحالوا بينه و بين رغبته فى أن يعلو درجات أخرى فى التعليم . . . فلماذا نحمله هو إذن تبعة ضعف مستواه الثقافى ، وقد فرض هذا المستوى عليه فرضا ؟ !

فإذا بحثنا فى الفكرة القائلة بضعف هذا المستوى ، عن الحقيقة ، وجدنا أنفسنا أمام سؤال يقول : " هل يهبط هذا المستوى كثيرا عما يلزم أن يكون عليه هذا المعلم فى أداء واجبه المحدود ؟ " الذى أراه أن مستوى هذا المعلم قد يكون كافيا ، من الناحية التعليمية ، لقيامه بواجبه المحدود على وجه مرض ، ولكنى لن أقول هذا ، وسأذهب إلى حد القول بأن هذا المستوى لا يكفى ، فماذا يلزم عمله إذن ؟ . .

هل يسرح المعلمون الإلزاميون لأن مستواهم الثقافى — الذى وضعهم غيرهم فيه — لا يجعلهم صالحين لأداء واجبهم ؟ إن كان الأمر كذلك فأغلقوا إذن أربعة آلاف مدرسة إلزامية فى مصر ، تضم مليون تلميذ ، سرحوا معلميها وتلاميذها إلى أن يفتح الله على مصر بثلاثين ألف معلم من الطراز المطلوب ، بعد عمر طويل إن شاء الله ! !

وإذا لم نسرح هؤلاء ، وتركناهم بعد ثبوت عدم كفايتهم بالتجربة ، فأى جريمة نرتكب فى حق الوطن !

يبدو لى أن الحل لهـذا لا يكون بتسريحهم ، ولا يكون بتركهم على حالهم من عدم الكفاية ، ولكن يكون بايجاد وسيلة لرفع مستواهم الثقافى إلى الحد المرغوب فيه .

لن أناقش حقهم فيما يطلبون من تقرير نظام جواز حصولهم على درجات علميـة فوق ما حصلوا عليه ، وهم كثيرا ما سعوا إلى تحقيق هذا المطلب الذى تتبين عدالته واضحة بناء على حق المساواة فى التعليم الذى يقرره الدستور ، أو بناء على حق المساواة فى الفرص الذى يوجبه العدل الاجتماعى .

ولكن تخطر فى بالى فكرة لرفع هـذا المستوى ، لعلها لا تقـابل بابتسامات السخرية أو صمت الإهمال من المسئولين ، هى أننى ألاحظ أن هذه المدارس الإلزامية تظل مغلقة فى إجازات طويلة ، سنوية وقطنية ، عطلات سنوية ، شأنها فى هذا شأن جميع المدارس ، وعطلات قطنية يسرح فيها تلاميذها لجمع دودة القطن إنقاذا لمحصول الذهب الأبيض من الهلاك . فلماذا لا تكون هذه العطلات فرصة طيبة يجمع فيها المعلمون حيث يمكن أن يلقنوا ما يراد تلقينهم إياه من دروس ترفعهم إلى المستوى المطلوب ؟

أنا واثق من أن المعلمين أنفسهم يرحبون ترحيبا بمثل هذه الفكرة ، ولكنى أشك فى أن المشرفين على شؤون التعليم يقابلون بالارتياح فكرة جمع هؤلاء المعلمين معا لتثقيفهم ... ولكنى فى أية حال أراه اقتراحا مناسبا لرفع المستوى الثقـافى لهؤلاء المعلمين ، يلزم من يعارضه أن يقترح ما يراه مناسبا فى هذا الشأن ، وإلا ... فلا تقولوا إن مستوى هؤلاء يهبط بهم إلى حد عجزهم عن أداء واجباتهم ، وبالتالى تحميلهم تبعة خيبة التعليم الالزامى .

أما عن برامج هذا التعليم ، التى يلقنها هذا المعلم للتلاميذ ، فمن المسئول عن تحديد هذه البرامج واختيار موضوعاتها ؟ أهم المعلمون الإلزاميون ؟ الذى أعرفه أن المعلم الإلزامى ليس له فى الأمر ناقة كما يقولون ... ولغيره القافلة جميعا !

فإذا كانت البرامج غير صالحة ، وتؤثر إلى حد ما فى نتيجة نجاح التعليم الإلزامى أو خيبته ، فليسأل عن هذه البرامج واضعوها ، ولتصحح هـذه البرامج على الصورة الصـالحة المجدية ... ولا تحملوا المعلمين تبعة أمر غيرهم فاعله !

وأما عن الحـال الشخصية للتلميذ الإلزامى ، فلا شك عنـدى فى أنها تؤثر تأثيرا كبيرا فى نتيجة نجاح هذا التعليم أو خيبته . فالتلميذ الذى يذهب إلى المدرسة خالى الجوف يخرج منها خالى الرأس ... فاطعموا هؤلاء أولا ، دبروا لهم القوت ... ثم علموهم !

وتدبير القوت لهؤلاء يجىء عن أحد سبيلين ، فإما أن تطعم الحكومة — وهى مسئولة — هؤلاء التـلاميذ فى المدارس من مال الدولة ، أو أن تتفضل الحكومة فتغمر الإنسـانية

برعايتها بأن تبحث كيف يطعم هؤلاء التلاميذ فى بيوتهم ... وهى عند هذا تتطرق إلى بحث حال أسراتهم وذويهم ... وما اذا كان دخل هذه الأسرات يكفى خبزها اليومى !

لا تسألونى أنا عن مورد المال لإطعام هؤلاء ، ولكن اسألوا الذين يملكون الطين ، واسألوا أصحاب رءوس الأموال ، اسألوا هؤلاء إن كانت أجور أرباب هذه الأسر من الفلاحين والعمال تكفى خبز هذه الأسر ... افعلوا هذا وابحثوا عن العلاج ... ، تجدوه إن شاء الله فى أن يأخذ كل بقدر عمله ... ثم لا تحملوا المعلمين الالزاميين تبعة ما غيرهم فاعله !

ومسألة أخرى تتصل بالحال الشخصية للتلميذ الإلزامى هى إكراهه على التخلف عن المدرسة بواحد من سببين كلاهما يدفع الوالد دفعا إلى تشجيع ولده على التخلف عن المدرسة بل إكراهه على هذا إكراها ، وكلا السببين كذلك يؤدى حتما إلى اضطراب الدراسة حتى يصير المعلم حائرا بين أن يتجاهل التلميذ غير المنتظم — عند عودته إذا عاد — فلا يعيد عليه ما فاته من الدروس فيكون تلميذا خائبا . . أو أن يهتم به ويعيد تلك الدروس عليه فيعطل المنتظمين فى الدراسة ، الأمر الذى يجعلهم حتما متأخرين فى التحصيل ، وهذان السببان هما : تعدد القيود الرسمية المفروضة على التلميذ أو والده التى تشكو منها عقليات هؤلاء الآباء وتضيق عن تحملها ظروفهم ؛ ثم حاجة الوالد ، لفقره ، إلى معونة ولده له فى عمله اليومى ، فمثل هذين السببين يجب أن يفحص جيدا وأن يعالج علاجا ناجعا على حسب مقتضيات البيئة والحال الشخصية ، ثم لا تحملوا المعلمين الإلزاميين تبعة ما غيرهم فاعله !

بقى أن أتحدث عن الحال الشخصية للمعلم الإلزامى ، وقد أرجأت الحديث عن هذا الحال — كسبب من أسباب خيبة هذا التعليم — إلى آخر هذه الكلمة ، لا لتفاهتها ... ولكن لخطورتها !

فالمعلم الإلزامى يتقاضى مرتبا لا يكفى لإطعام " بهيم " فى حقل من حقول القرية التى هو معلم فيها ... ، والمعلم الإلزامى يجب أن يأكل هو وأسرته ، وأن يكتسى هو وأسرته ، وأن يسكن منزلا هو وأسرته ، وهذه ضرورات الحياة الأولى ، فمن أين له بنفقات هذه الضرورات ، ومرتبه ثلاثة جنيهات ؟ !

هذا عن ضرورات الحياة ، أما عن قواعد التربية وما تقتضيه من ضرورة ظهور المعلم بين تلاميذه كمثال يحتذى فى كل شئ ، فلا حاجة بى إلى الحديث عما تقتضيه هذه القواعد وأنا لم أصل بعد إلى كيف يحصل المعلم على نفقات ضرورات الحياة !

أين اذن للمعلم هذه النفقات ؟

إنه إما أن يقبل الحياة كما فرضت عليه ، فيخالى خنوعا ، والويل للوطن من أجيال قادمة سوف تتلقى الخنوع والعبودية أول ما تتلقى من دروس الحياة ...

أو ان يرفض هذه الحال رفضا ، وعندها ... إما أن يكون شريرا فيسرق ويحتال ، والمعلم السارق لايخرج إلا لصوصا ، والمعلم المحتال لايخرج إلا محتالين ... والويل كل الويل للأمة من أجيال قادمة سوف تتلقى السرقة والاحتيال أول ماتتلقى من دروس الحياة .

فإذا كان شريفا ، وأبى أن يسرق وأن يحتال ، فلن يكون غير ناقم ... ، ناقم على نفسه أولا ، وعلى الذين وضعوه هذا الوضع ثانيا ، وعلى النظام أخيرا ... ثم ماذا يلقن المعلم الناقم جيشا مجندا بين يديه من التلاميذ ، طوع إرادته ، وفى سن ليس لهذا الجيش فيها تفكير أو اختيار ... لاشيء غير النقمة ... وليهنأ عندها المشرفون على شئون التعليم بأنهم لم يخرجوا للوطن بنظمهم غير جيل من الناقين .

لقد كنت أصغى منتبها إلى نبرات صوت رفعة رئيس الوزراء — وهو يتلوخطاب العرش الأخير — عندما كان يتحدث رفعته عما تعتزم الحكومة أن تعمل خاصا بالتعليم الأولى الإلزامى ، كنت أصغى منتبها إلى هذه النبرات كأنما كنت أريد أن أتحقق منها إن كان ما يقال ككل ما قيل وما يقال ... أو أنها صادرة عن إيمان صادق بحق هذا البلد وهؤلاء التلاميذ فى الإصلاح ، إيمانا يجعل ما يقال برنامجا للتنفيذ ... لاخطابا للتحبيذ ... ثم قرأت خطاب العرش مرة ومرات ، وتلوت فقراته الخاصة بهذا التعليم على مهل و بعناية ، فلم أجدها تحدث بشيء بقدر ما تحدث بأن هذا التعليم هو الركن الأساسى فى الحياة الاجتماعية والسياسية.

تعليم هذا أمره ، وهذه خطورته ، وهذه نظرة الحكومة ونظرة الناس إليه ، يلزم أن يعجل بإصلاحه من وجهة برامجه ونظمه ، وما يتطلبه نجاحه من ناحية إصلاح حال تلاميذه وحال معلميه .

* * *

المعلم الإلزامى أستاذ فى مدرسته ، وأستاذ فى قريته ، وأستاذ فى البيئة التى يعيش فيها و بين كل من يتصلون به . فلعل الذين يهمهم صالح هذا البلد ومستقبله ينظرون إلى قضية المعلمين الإلزاميين ، الذين يعدون بعشرات الألوف و ينتشرون فى جميع أنحاء الوطن ... لعلهم ينظرون إلى هذه القضية على ضوء هذه الحقائق .

عماد الدين عبد الحميد